جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

# معايير الاطراد والشذوذ في تصريف الأسماء

## "دراسة صرفية تحليلية "

## بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

إعداد الباحثة :

**كريمة علي غيث أبوعلة**

**إشـراف**

**أ.د/ أحمد محمد عبد الدايم**

**أستاذ النحو والصرف والعروض**

**كلية دار العلوم– جامعة القاهرة**

٢٠١٢ - ٢٠١٣م

# بسم الله الرحمن الرحيم




**سورة طه آية (١١٤)**

# المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فأهمية علم الصرف تتمثل في أنه لا غنى عنه في الدراسات اللغوية وخاصة بأنه يتعلق بدراسة الكلمة في ذاتها حيث يتناولها وحدها بمعزل عن الجملة وقد أدرك أئمة العربية أهميته، وحثُّوا على تعلمه وإتقانه، صونًا للسان عن الخطأ أثناء الكلام، كما يجعل المتحدث متقنًا لما تتضمنه اللغة من قوانين وأحكام، تمكنه أن يصرف الكلمة كما يريد وفق المعنى المقصود للخاصة والعوام، فيَعرف به طرائق وكيفية تكسير الكلمة أو تصغيرها أو إدغامها، "فالتصريف أشرف شطري العربية، وأغمضها، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحويّ ولغويّ إليه أيَّمَا حاجة؛ لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[(١)] كما أن التصريف "أحد أركان الأدب وبه يعرف سعة كلام العرب"[(٢)] .

كما أن الصرف يمثل مقدمة مهمة وضرورية لدراسة النحو، فهو ممهِّد ومكمِّل له، كما تبدو أهميتهما في الدراسات اللغوية بمثابة وجهين لعملة واحدة، فلا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر.

فعلى ذلك المنوال ورغبة مِنِّي أتقدم بهذا البحث المتمثل في: "معايير الاطراد والشذوذ في تصريف الأسماء دراسة صرفية تحليلية".

وقد اخترت هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

---

(١) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، ٣١، تحقيق د، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ٢، المكتبة الأزهرية للتراث (بدون تاريخ).

– قلة الدراسات في المجالات الصرفية إذا ما قورنت بالدراسات النحوية، وافتقار هذا الجانب من الدراسات الصرفية إلى بحوث تفصيلية.

– الرغبة في زيادة حصيلتي اللغوية والعلمية في هذا المجال.

– الرغبة في إبراز المعايير المطردة من خلال الموازنة بين المطرد والشاذ.

– محاولة الوصول إلى القواعد والضوابط المطردة القياسية العامة، وبيان ما خرج عنها، حيث ورد عن العرب كثير مما جاء شاذا عن معايير الأسماء القياسية، فنجد اصطدام بعض الأمثلة والشواهد الصرفية بالأصول والقواعد التي وضعها علماء الصرف، هو الذي دفعهم للحكم عليها بالندرة أو الشذوذ أو القلة، وهذا يمثل المعيار الأول والأساسي من معايير الشذوذ، كما أن هناك معاييرًا أخرى تتمثل في اللهجات والقلة فنجد أن العلماء حكموا على بعض الكلمات بالسماع؛ لقلة أمثلتها وشواهدها، وأيضًا من معايير الشذوذ عدم اللبس والفرق وغيرها من المعايير التي أوضحتها في البحث.

أما عن المنهج الذي اتبعته عند معالجة الظواهر الصرفية المتعلقة بهذا البحث فكان على النحو التالي:

١ – إلقاء الضوء على مصطلح كل ظاهرة والذي يتمثل في ومضات سريعة لتوضيح مفهومها. وبعده أقف على أصول الأبنية المتعلقة بتلك الظاهرة، وتوضيح ميزانها الصرفي.

٢ – لزيادة توضيح مدى اطراد الظاهرة أو شذوذها استعنت بالمنهج التحليلي عند التعامل مع أبنية الأسماء الصرفية، حيث تتبعت استقراء النصوص اللغوية التي ذكرها اللغويون القدامى ضمن سياق هذه الظاهرة والتأكد من الفرض القائل باطراد هذه الظاهرة أو شذوذها.

وكل ذلك يتم باستقراء الاستعمالات اللغوية لهذه الظاهرة من خلال المصادر والمراجع اللغوية التي استعنتُ بها في هذا البحث. وكل ذلك أوجب عليّ ضرورة دقة فهم القضايا الصرفية وتمحيصها جيدًا؛ لتوجيه كثير من معايير الاطراد والشذوذ في البنية الصرفية؛ لاستنباط معايير وأحكام اطرادها، وتحليل وتفسير علل شذوذها.

فاستعنت بأدلة وشواهد تطبيقية لإيضاح مدى اطراد الظاهرة أو شذوذها سواء أكانت هذه الشواهد من القرآن الكريم أم من الشعر أم من النثر العربي، كما حاولت توخي الدقة في توثيقها وضبط بنيتها وقد راعيتُ في بحثي عرض بعض الآراء المهمة وخاصة عندما أتعرض لظاهرة فيها اختلاف بين العلماء، (القدامى أو المحدثين) وقد حاولت تذييل البحث بشرح بعض الصيغ الصرفية الغامضة والمفردات المبهمة وكذلك شرح ما يتعلق بالتغيير الواقع على البنية الصرفية سواء بالزيادة أو الحذف أو الإدغام أو الإعلال وغيرها... وما يختص بظواهر التغير الدلالي أو البلاغي، الناتجة عن تغير بنية الكلمة سواء بالعدول أم الحذف أم الزيادة أم الإدغام، وعلى ذلك قُسِّم البحث في معالجته لكل هذه الحيثيات على المخطط التالي:

أولا: المقدمة.

ثانيا: التمهيد :- أوضحت فيه بعض المصطلحات المهمة الموجهة في هذا البحث، وقد وظفتها لهذه المفاهيم: "المعايير، الاطراد، الشذوذ"

ثالثا: فصول الرسالة وقد قسمتها إلى خمس فصول تتابعت على النحو التالي:

الفصل الأول: يتناول معايير الاطراد والشذوذ في الأسماء من حيث الكم، وقد تشكل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يتعلق بمعايير الاطراد والشذوذ في الاسم المجرد الثلاثي والرباعي والخماسي.

المبحث الثاني: يتعلق بمعايير الاطراد والشذوذ في الاسم المزيد الثلاثي والرباعي والخماسي.

أما المبحث الثالث: فقد أوضحت فيه معايير الاطراد والشذوذ في مواضع الزيادة المتمثلة في أحرف "سألتمونيها"

أما الفصل الثاني: فقد تناولت فيه معايير الاطراد والشذوذ من حيث الكيف، وقد تشكل من المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: يتعلق بمعايير الاطراد والشذوذ في أبنية المصادر كالمصدر الأصلي، والمصدر الميمي واسم المرة واسم الهيئة.

أما المبحث الثاني: فيتعلق بمعايير الاطراد والشذوذ في المشتقات، كاسم الفاعل، وصيغ المبالغة واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الآلة، واسم الزمان واسم المكان.

أما الفصل الثالث: فيختص بمعايير الاطراد والشذوذ من حيث النوع والعدد وقد تضمن ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: معايير الاطراد والشذوذ في التذكير والتأنيث.

المبحث الثاني: معايير الاطراد والشذوذ في التثنية.

المبحث الثالث: معايير الاطراد والشذوذ في الجمع بنوعيه "جمع السلامة، وجمع التكسير، ومايندرج تحت مضمونه نحو: جمع اسم الجمع، وجمع اسم الجنس الجمعي، وجمع الأسماء المركبة.

أما الفصل الرابع: فيتضمن معايير اطراد وشذوذ حروف الصيغ وقد تشكل على مبحثين:-

المبحث الأول: معايير الاطراد والشذوذ في التصغير.

المبحث الثاني: معايير الاطراد والشذوذ في النسب.

أما الفصل الخامس: فيقوم على تحليل المعايير الموجهة للاطراد والشذوذ في البنية، وقد قمت فيه بتحليل القواعد والضوابط لاستخلاص أسباب وعلل الاطراد والشذوذ.

رابعا: الخاتمة:- وقد تضمنت خلاصة البحث وأهم النتائج التي تم الوصول إليها.

خامسا:- ذيلت البحث بفهارس فنية نسقتها على النحو التالي:

- فهرس الآيات القرآنية، وفهارس الأحاديث النبوية وفهرس الأشعار وفهرس المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

أما عن الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث فكانت على النحو التالي:

١ - الغموض والإبهام الذي قد يعتريني أثناء استنباط بعض علل الظواهر الصرفية وخاصة فيما يتعلق بتفسير وتحليل جوانب شذوذها؛ لأن تحليل قضايا اطراد بعض الظواهر الصرفية يبدو واضحًا جليًا في غالب الأحيان، أما مظاهر الشذوذ فيها فقد يشتت خيوط الفكر وروابط الأذهان.

٢ - كيفية التدرج في عرض تلك الموضوعات بحيث يلتمس القارِئ أو الباحث فيها تدرجًا موضوعيًا ويجد فيها تسلسلاً منطقيًا عند تناوله لأي ظاهرة من الظواهر الصرفية، والذي بدوره قد يسهل على القارئ أن يستوعب وأن يقارن بين معايير اطرادها وشذوذها.

وقد اعتمدت في هذا البحث على عدة مصادر ومراجع متنوعة استعنت بها في دراستي لمعايير الاطراد والشذوذ، فضلا عن المصادر والمراجع النحوية والصرفية والمعاجم اللغوية، التي ساعدتني على أن أطلق عنان أفكاري؛ لأوسع دائرة نطاق البحث لتشمل دراسة (معايير الاطراد والشذوذ في تصريف الأسماء).

أما عن أهم الدراسات السابقة الخاصة بهذا البحث فهي على النحو التالي:

– شذوذ البنية مجالاته وأسبابه ونتائجه إعداد د. طارق المليجي، إشراف أ.د:علي أبو المكارم وهي رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم القاهرة.

– شواذ في التصغير بحث في التأصيل الوصفي للدكتور. عثمان محمود الصيني الصادر عن مجلة دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٢٠.

وقد وجدت أن هذا الموضوع قد حظي باهتمام دراسي النحو والصرف واللغة بفروعها المختلفة وأن اهتمامهم انصب على إبراز المعايير المطردة الجزئية، وحول بعض الإشارات كما جاء مخالفًا وشاذًا فوجب عَليّ إعَادة النظر بدراسة مستوفية فاحصة للموضوع بُغية الوصول إلى المعايير المطردة العامة، وبالتالي بيان ما خرج عنها.

وأخيرًا آمل أن يجد بحثي المتواضع هذا قبولاً حسنا لدى القراء وزملائي الباحثين وأرجو ممن يجد فيه أي ثغرة أو غفوة أن يدلني عليها ويرشدني إليها، ليكون البحث قريبًا إلى مستوى القبول والصواب، فإن الكمال لله وحده. وأسأله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعًا للغة العربية والباحثين فيها، وخالصًا لوجهه الكريم وهو حسبي ونعم الوكيل وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

# التمهيد

## التمهيد:

يختص بدراسة بعض المصطلحات المهمة التي يتضمنها هذا البحث وأهمها: (المعايير والاطراد والشذوذ)

**أولا: المعايير:**

**المعايير لغة:** جمع معيار، وهو ما تقدر به الأشياء من كيل أو وزن، وما اتخذ أساسًا للمقارنة، جاء في لسان العرب: "والمعيار من المكاييل: مَاَعُيِّر قال الليث: العيار ما عَايرت به، المكاييل، فالعِيار صحيح تام وافٍ، تقول: عَايِرتُ به؛ أي سويته وهو العيار والمعيار"[1].

ومنه المعايرة: وهي التقدير بالحجم بمحاليل قياسية معروفة قوتها، ومنه العلوم المعيارية وهي المنطق والجمال والأخلاق[2]، ثم عُمِّم هذا المصطلح وأطلق عليه مفهوم آخر يراد به القياس، وأصبح المعيار يتمثل في كل نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء.

**ثانيا: الاطراد:**

أصل موضع (طرد) في كلامهم التتابع والاستمرار[3]، فالمطرد لغة هو صفة مشبهة من اطراد أي: تتابع[4] وعلى هذا قولهم: اطرد الكلام والحديث أي: جرى

---

(1) لسان العرب لابن منظور (عير) ٣١٨٧/٤، تحقيق: عبد الله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي، دار المعارف القاهرة.

(2) انظر: المعجم الوسيط عن مجمع اللغة العربية بمصر، ٦٦٢، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨م، مكتبة الشروق الدولية، والمعجم الوجيز عن مجمع اللغة العربية بمصر، ٤٤٣، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠.

(3) انظر: البلغة في أصول اللغة للسيد محمد صديق حسن خان القنوجي ١٦٤، تحقيق نذير مكتبي دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨م.

(4) انظر:المعجم المفصل في علم الصرف أ. راجي الأسمر ٣٨٧ مراجع د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

مجرى واحدًا متبعًا متسقًا واطرد القياس دار الحكم فيه مع الوصف وجودًا وعدمًا[١].

وفي الاصطلاح: يقصد به القياسي والمقيس عليه[٢].

وعند الحديث عن الاطراد نجد أن هناك ارتباطًا وثيقا في الغالب– بينه وبين القياس مما يوجب توضيح ماهية القياس.

فالقياس لغة: هو مصدر قاس الشيء بغيره أو عليها أي: قَدَّرَهُ على مثاله.

وفي الاصطلاح: هو محاكاة العرب الأقدمين في لغتهم، والتزام طرائقهم بحمل كلامنا على كلامهم. فإذا عُرف عن طريق النقل أن وزن (فَعُل) الماضي يصير (تَفْعُل) في المضارع، عرفنا عن طريق القياس أن الفعل (عَظُم) يصير (يَعْظُمُ) في المضارع[٣]. وكل قياس يجب أن تجمع فيه أربعة أركان هي: الأصل، والحكم والفرع والعلة.

**من شروط القياس:**

١ – أن ينطبق على القاعدة، فلا يكون شاذًا على المقيس عليه.

٢ – أن يكون المقيس قد قيس على كلام العرب.

٣ – أن يكون الحكم قد ثبت استعماله في كلام العرب والقياس في اللغة من طرق تنمية الألفاظ وفي النحو: هو الطريقة التي بها نحكم على الصيغة إذا كانت موافقة لقواعدهم أم لا.

فاللغة العربية يؤخذ جزء كبير منها بالقياس، ولا يعرف القياس إلا كل من درس التصريف، و "كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب؛

---

(١) انظر: المعجم الوسيط، ٥٧٤.

(٢) انظر: المعجم المفصل في علم الصرف أ. راجي الأسمر، ٣٨٧.

(٣) انظر: السابق، ٣٤٠.

إلا أنه أخر للطفِهِ ودقته، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب وهو قد تدرَّب وارتاض للقياس"[١].

**ثالثا: الشذوذ:**

أصل موضع (شذَّ) هو التفرق والتفرد[٢].والشاذ لغة: هو صفة مشبهة من شذَّ أي: خالف.

وفي الاصلاح: هو ما خرج عن القاعدة، نحو: "مَغْرب" من غَرَب يَغْرُب الذي يصاغ منه اسم المكان على وزن "مَفْعَل"؛ لأنه مضموم العين في المضارع ويقابله القياسيّ[٣].

فالمعنى الاصطلاحي للاطراد والشذوذ يمكن إجماله فيما ذكره ابن السرَّاج من تقسيم الكلام إلى مطرد وشاذ حيث قال: "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم على القياس، فمتى وجدت حَرْفًا مُخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضي عربيته، فلابد من أن يكون قد حَاول به مَذْهبًا، أو نحوًا من الوجوه أو استهواه أمر غَلَطَهُ"[٤].

وعلى ذلك قسم ابن السراج[*] الشاذ إلى ثلاثة أضرب، في قوله: "والشاذ على

---

(١) ابن عصفور: الممتع في التصريف، ٣٣ تحقيق فخر الدين قباوة مكتبة لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٦م..

(٢) انظر: البلغة في أصول اللغة للقنوجي ١٦٤.

(٣) انظر: المعجم المفصل في علم الصرف أ. راجي الأسمر ٢٨٢.

(٤) الأصول لابن السرج ٥٦/١، ٥٧، وينظر المسائل العسكرية لأبي على الفارسي ١٣٤-١٣٥-١٤٤-١٥٣.

(*) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي، نحوي، صحب المبرد، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، توفى سنة ٣١٦هـ، انظر: بغية الوعاة ١٠٩/١-١١٠.

ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ، فإن بابه وقياسه أن يُعَل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب... ومنه ما شذ عنه الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضي، ولكنهم لم يستعملوه (وَدع) استغني عنه بـ (ترك) فصار قول القائل الذي قال ودَعَهُ شاذ، وهذه أشياء تحفظ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكي من إدخال الألف أو اللام على اليجدع"(١)

وذلك ما ذكره ابن جني(*) في قوله: "... فيجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا"(٢).

ثم أعاد ابن جني تقسيم ابن السراج وأضاف إليه قسمًا رابعًا حيث يرى أن الكلام يكون من حيث الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب وهي:

١ – المطرد في القياس والاستعمال جميعًا: ويقصد به في الاصطلاح الكلام المطابق للقاعدة العامة والذي كثر استعماله في اللغة العربية، نحو: مجيء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي والرباعي، وكصياغة اسم المفعول ونحو: قام زيدٌ وضربتُ عمرًا، ويسمي أيضا المطرد في القياس والسماع، والمطرد في الاستعمال والموافق للأشباه"(٣).

---

(١) الأصول لابن السراج ٥٧/١.

(*) هو أبو الفتح عثمان بن جني، وهو من كبار علماء اللغة، لزم أبا علي الفارسي، وخالف مقامه في بغداد، ولد سنة ٣٣٠هـ، وتوفى في بغداد ٣٩٢هـ، انظر: بغية الوعاة ١٣٢/٢، ومعجم الأدباء ٨١/١٢–١١٥.

(٢) الخصائص لابن جني ٩٧/١ تحقيق محمد النجار المكتبة العلمية.

(٣) انظر: المعجم المفصل في علم الصرف أ. راجي الأسمر، ٣٨٧، والخصائص لابن جني ٩٧/١.

٢ – مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: وهو في الاصطلاح الكلام الذي يخرج عن القاعدة العامة، ويكون استعماله نادرًا، نحو: (حقل مُونع) على القياس، و(حقل يانع) على السماع وهو كثير، ونحو: الماضي من يدع ويذر، ويسمي أيضًا المطرد في القياس لا السماع، والمطرد في الموافقة للأشباه غير شائع الاستعمال(١).

٣ – المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس: وهو في الاصطلاح الكلام الذي يخرج على القياس، ويكثر استعماله، نحو: استصوب والقياس استصاب، واستنوق والقياس: استناق. ويسمي المطرد في السماع لا القياس(٢).

٤ – الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا: وهو في الاصطلاح الكلام الذي يخرج عن القواعد العامة، ولم تستخدمه العرب، نحو: تتميم مفعول ما عينه واو نحو: مَصْوُوان أو ياء نحو: مَبْيُوع والقياس مَصُون ومَبِيع(٣).

فأساس الاطراد عندهما موافقة ما ورد من مسموع نظائره، وإن لم يكثر استعماله أو شيوع استعماله وكثرة تداوله، وإن لم يوافق أشباهه، فإذا اجتمع أمران في مسموع، يجوز القياس عليه وإذا انتفى الأمران لا يقاس عليه، فإذا كان شائعًا في الاستعمال غير موافق لنظائره لابد من اتباع السماع فيه، لكنه لا يقاس عليه ، وإن كان موافقًا لنظائره وأشباهه لكنه غير شائع في الاستعمال تَحَامَيْت ما تحامته العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب من أمثاله(٤) فالقياس غير جائز إلا على المطرد سماعًا وقياسًا.

---

(١) انظر: المعجم المفصل في علم الصرف أ. راجي الأسمر، ٣٨٧.والخصائص لابن جني ٩٧/١

(٢) انظر: المعجم المفصل في علم الصرف أ. راجي الأسمر، ٣٨٧، وله عدة أمثلة ذكرها السيوطي انظر المزهر ٢٢٨/١.

(٣) انظر: المعجم المفصل في علم الصرف أ. راجي الأسمر، ٢٨٢، والخصائص لابن جني ٩٧/١-٩٨.

(٤) انظر: الخصائص لابن جني ٩٩/١.

## الفصل الأول: معايير الاطراد والشذوذ في تصريف الأسماء من حيث الكم

## ويحتوي على ثلاثة مباحث

### المبحث الأول: معايير الاطراد والشذوذ في الاسم المجرد

### ويتضمن ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول: معايير الاطراد والشذوذ في الاسم المجرد الثلاثي**

**المطلب الثاني: معايير الاطراد والشذوذ في الاسم المجرد الرباعي**

**المطلب الثالث: معايير الاطراد والشذوذ في الاسم المجرد الخماسي**

## المبحث الأول:معايير الاطراد والشذوذ في الاسم المجرد:

## المطلب الأول: معايير الاطراد والشذوذ في الاسم المجرد الثلاثي:

## نبذة موجزة عن أبنية الاسم المجرد:

أبنية الاسم المجرد إما أن تكون ثلاثية الأصول، فلا تكن أقل من ثلاثة أحرف بالنسبة إلى أصل وضعها أو في الاستعمال.

أما بالنسبة إلى أصل وضعها. فتكون بحرف يُبتدأ به وحرف يُوقف عليه، وحرف يتوسطهما، إذ يجب الابتداء بالمتحرك فلا يجوز الابتداء بالساكن، وحرف يوقف عليه بالسكون، وفصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه الحركة ولا السكون ليناسبهما نحو: شمس – قمر – جبل ، وهو أكثر الأسماء فى اللغة.

أما بالنسبة إلى الاستعمال فقد تكون هناك أسماء على حرف واحد، كتاء الضمير وهائِهِ، وقد تكون على حرفين، كمحذوف اللام من أب، وأخ، ويدٍ وسنة، وهذا يؤخذ بالسماع.

ومثاله محذوف الفاء نحو: عِدَة، دية ، صلَة، وهذا قياسي في بعض مصادر الفعل "المثال" ومثاله محذوف العين – وهو قليل سمع في نحو: سه اتفاقًا وأصله "سته" بدليل جمعه على "أَسْتَاه"[(١)] فالاسم المتمكن "المعرب" لا تقل أصوله عن ثلاث أحرف ولا تزيد عن خمسة، وهذا ما ورد ذكره عند أكثر علماء اللغة يقول الخليل*: "إن الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به وحرف تحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه"[(٢)].

ووافقه تلميذه بقوله: "ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفًا وهو فى الأصل له، ويردونه في التحقير والجمع؛ وذلك

---

(١) انظر: هامش شرح الشافية للرضي ١/٧، هامش ١ .تحقيق محمد الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ١٩٨٢م ، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع، ٩٣، ٩٤، تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، الطبعة ٢٠٠٠م. و والمفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٠ ، وانظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادرلابن القطاع ٩٣-٩٤، فى باب ذكر أقل الأصول الأسماء وأكثر أصولها.

*هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، توفي سنة ١٧٥ هـ، انظر: ترجمته بغية الوعاه ١/٥٥١، وإنباه الرواة ١/٣٤١ هـ.

(٢) انظر: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ص٣، الطبعة بغداد، ١٩١٤م.

قولهم فى دَم دُمَيّ، وفي حِرٍ: حُرَيْحٌ، وفي شفة: شُفَيْهَة. وفي عِدَة وُعيْدة"[١]. فما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شئ من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيدًا فيه وغير مزيد فيه، وذلك لأنه كأنه هو الأول، فمن ثَمَّ تمكن في الكلام. ثم ماكان على أربعة أحرف بعده، ثم بنات الخمسة، وهي أقل لا تكون في الفعل البتة ولا يكسر بتمامه للجمع؛ لأنها الغاية في الكثرة فاستثقل ذلك فيها. فالخمسة أقصى الغاية في الكثرة فالكلام على ثلاثة أحرف، وأربع أحرف وخمسة لا زيادة فيهما ولا نقصان. والخمسة أقل الثلاثة فى الكلام"[٢].

**ويقول ابن جني*** "اعلم أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول أصل ثلاثي وأصل رباعي وأصل خُماسي"[٣].

فما اعترى هذه الأسماء من نقص عن ثلاثة أحرفٍ فقد حذفت أحد أصوله؛ لأنه "لا يكون أسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث يبين لك ذلك التصغير والجمع"[٤].

وَلَعَلَّ أهم ما يلاحظ في بحث الصرفيين لأبنية الأسماء المجردة المتمكنة "المعربة" أنهم لم يتكلموا عن وجود أسماء ثنائية البنية، ولم يتعرضوا لأبنية الحروف والأسماء المبنية نحو: (من) و(ما) لندور تصرفها[٥]. بل صُبّ جُل اهتمامهم بالأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية.



---

([١]) الكتاب لسيبويه ٣٢٢/٣ الطبعة هارون مكتبة الخانجى القاهرة، مصر الطبعة، الخامسة ٢٠٠٩.

([٢]) الكتاب لسيبويه ٢٢٩/٤-٢٣٠ ، وانظر: باب عِدة ما يكون عليه الكلم" الكتاب ٢١٦/٤-٢٢٠.

*ابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني ، درّس في الموصل ثم بغداد بعد الفارسي، ومن مؤلفاته سر صناعة الأعراب والمحتسب، توفي في بغداد سنة ٣٩٢هـ، انظر: إنباه الرواه ٢٣٥/٢، وبغية الوعاة ٣٢٢.

([٣]) انظر: : شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ١٨/١، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله الأمين، الإدارة العامة للثقافة، وزارة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.

([٤]) انظر: المقتضب للمبرد ٤٢/١. تحقيق عبدالخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت.

([٥]) انظر: شرح الشافية للرضي ٨/١.

**أقسام الاسم المجرد الثلاثي:** قسم بعض الصرفيين[1] الاسم الثلاثي المجرد إلى قسمين:

أ: مجرد غير مضعف.

ب: مجرد مضعف ويجي على فَعْل، فيما اتحدت فيه الفاء والعين نحو "بَبْر"[2] أو ما اتحدت فاؤه ولامه "دَعْد" أو ما اتحدت عينه ولامه نحو "حَظّ"

وعلى "فُعْل" نحو: "دُبّ"

وعلى "فَعَل" نحو: "صَمَم"

وعلى "فُعَل" نحو: "خُزَر"[3]

وعلى "فِعَل" نحو: "عِلَل"

وعلى "فُعَل" نحو: "عُصَص"[4]

وعلى "فِعِل" ولا يحفظ إلا صفة نحو: "دَرِد"[5] ولا يحفظ شيء منه جاء على "فَعُل" ولا فِعِل". فِعِل".

## أولاً: معايير الاطراد في الاسم المجرد الثلاثي :

إن أبنية الاسم الثلاثي المجرد المتفق عليها عشرة وكانت القسمة العقلية تقتضي اثنى عشر بناءً ، فلام الاسم للإعراب أو البناء ولاعلاقة لهُ بالوزن.

- أما الفاء فله ثلاثة حركات هي: الفتح والضم والكسر، واستبعد السكون لتعذر الابتداء بالساكن.

---

(1) انظر::ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ١/١٧-١٨، تحقيق دكتور مصطفى النماس، وأكثرهم يدخل المجرد المضعف في مطلق المجرد الثلاثي وبعضهم يجعله "ثنائيًا، انظر: أبنية الأسماء الأفعال والمصادر لابن القطاع ص ١٣٣.

(2) هو نوع من السباع وهو أعجمي معرب، انظر: اللسان (بير) ٢٠٣/١.

(3) خزر: ذكر الأرانب، انظر: اللسان (خزر) ١١٤٩/٢.

(4) عصص: للعصوص وهو أصل الدنب، انظر: اللسان(عصص) ٢٩٧٢/٤.

(5) درد: وهو ذهاب الأسنان، انظر: اللسان (درد) ١٣٥٤/٢.

- أما العين فله أربع حركات هي: الفتح والضم والكسر والسكون. فالصورة العقلية للأبنية التي تنجم عن ذلك اثنتا عشرة صورة، وهي حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة. وهي كالتالي:

- فتح فاء البناء، يلزم معه فتح عينه، أو ضمها، أو كسرها أو سكونها، فتلك أوزان أربعة وهي:

"فَعَل" : في الاسم نحو: "فَرَس– جَبَل – نَهر"

"فَعُل" : في الاسم نحو: "عَضُد – ضَبُع – رَجُل"

"فَعِل" : في الاسم نحو: "كَبِر –فَخِذ – كَتِفْ"

"فَعْل"(1) : في الاسم نحو: "كَلْب – كَعْب–صَقْر – فَهْد"

**وإن الفاء يلزم معه –أيضًا– فتح عين البناء أو ضمها أو كسرها أو سكونها، فتلك أوزان أربعة أخرى وهي:**

"فُعَل": في الاسم نحو: صُرَد – رُبَع – خُزَر

"فُعُل": في الاسم نحو: عُنُق – ظُنُب

"فُعْل": في الاسم نحو: قُفْل – بُرْد – قُرْط

"فُعِل": في الاسم نحو: دُئِل(2).

كسر فاء البناء يلزم معه فتح عين البناء أو ضمها أو كسرها أو سكونها، فتلك أوزان أربعة أخرى وهي:

"فِعَل" في الاسم نحو: عِنَب – ضِلَع – عِوَض

---

(1) "فَعْل" : قال ابن جني: "فَعْل" أعدل الأبنية حتى كثر وشاع وانتشر" انظر: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار ١/ ٥٩، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٧م.

* ولم يذكر سيبويه من أبنية المجرد الثلاثي سوى العشرة التي كثر تداولها على لسان العرب. انظر: الكتاب، هارون ٤/٢٤٢–٢٤٣–٢٤٤.

وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ص ١٤٣–١٣٥–١٣٦. والمنصف لابن جني ١٨/١.

(2)دئل: دويبة كالثعلب انظر: اللسان، (دأل) ١٣١٢/٢.